تقدير موقف

التدخل العسكري الفرنسي في لبنان

الحيثيات والدوافع والثغرات

د. حسن إبراهيم – باحث سياسي

تقدير موقف

التدخل العسكري الفرنسي في لبنان

الحيثيات والدوافع والثغرات

د. حسن إبراهيم - باحث سياسي

14تموز 2021

تمهيد

برزت موافقة البرلمان الفرنسي على تقرير توصية لجنة الدفاع، في اليومين الماضيين حالة متطوّرة في الشأن اللبناني، وبمثابة إعدام دولة لبنان القائمة منذ العام 1943، بعد جلاء الانتداب الفرنسي وبداية الدولة المستقلّة، وإن كانت في الإطار النظري لها، غير أنها تحمل صفة الاستقلالية والسيادة في المحافل الدولية وفي الأمم المتحدة، لذا جاءت الموافقة هذه، لتعطي انطباعاً حول تقدّم الملف اللبناني في الدبلوماسية الغربية والأميركية، بعدما بلغ درجة متهاوية في عهد دونالد ترامب، الذي لا يعرف منه إلا ما يتعلّق بالشأن الإسرائيلي.

أ. موافقة البرلمان الفرنسي على إرسال قوات عسكرية إلى لبنان

وافق البرلمان الفرنسي، يوم الخميس 8 تموز 2021، على التوصية المقدمة من لجنة الدفاع على خطوة تصعيدية تجاه لبنان، تتضمن مخاطر تحملها حيثيّات القرار وأهدافه، وذلك في غضون يومين من التوصية، ما يدلّ على مناقشتها مسبقاً في الأروقة السياسية الفرنسية، وتمريرها في أول جلسة عامة للمجلس، ووضعها في دائرة البريد المعجل والرسائل العالية الصوت، مع الأسباب والأهداف ومحاولة العودة المعنوية والفعلية لزمن الانتداب الفرنسي السابق على لبنان.

لجهة مضمون القرار، فإنه يقضي "بإرسال قوات دولية إلى لبنان بشكل طارئ تحت سلطة الأمم المتحدة والبنك الدولي"، وبطبيعة حال الموافقة فإن المجلس التشريعي أعطى غطاءَ سياسياً للحكومة الفرنسية بالانضمام إلى قوات دولية، بغض النظر عن تسميتها، لما تتضمّنه هذه المهمة من وجود عسكري فرنسي مباشر، قد تكون مختلفة عمّا هو عليه حالها في المشاركة بقوات الطوارئ الدولية الموجودة سابقاً في لبنان.

ومن جهة الأهداف المعلنة، بما تضمنته الموافقة، تأتي في إطار "تعزيز الأعمال الإنسانية ومساعدة اللبنانيين، ودعم الجيش اللبناني والقوى الأمنية لحفظ الأمن والاستقرار"، وهذه المروحة من الأهداف تحمل تأويلات واسعة في التفسير والتنفيذ، لا سيّما وأنها وُضعت في سياق إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والبلدية أن "تتمكّن فرنسا وشركاؤها والأمم المتحدة من ضمان إجراء انتخابات تشريعية وبلدية ورئاسية في العام 2022"، ودعوة اللبنانيين إلى وجوب أن يكونوا "قادرين على التعبير عن أنفسهم بحرية من أجل بناء التغيير ولبنانهم الجديد"، إضافة إلى ما ذكره دبلوماسيون فرنسيون وغربيون، في وقت سابق، عن أن "فرنسا مستعدة، وبعد جمود مستمر منذ أشهر، لبحث احتمال فرض عقوبات على مسؤولين لبنانيين".

ب. أهداف القرار العلنية

تنوعت الأهداف المعلنة بشأن صدور التوصية، ثم الموافقة عليها وإدراجها في مسار التنفيذ بما تقتضيه مضامين وبنود القرار.

جاءت في الأهداف المعلنة عدة مسائل:

1. تعزيز الأعمال الإنسانية ومساعدة اللبنانيين، في الغذاء والرعاية والتعليم.
2. دعم الجيش اللبناني والقوى الأمنية لحفظ الأمن والاستقرار، مكافحة المخدرات ومحاربة داعش.
3. ضمان إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية والبلدية في العام 2022.
4. يجب أن يكون اللبنانيون قادرين على التعبير عن أنفسهم بحرية من أجل بناء التغيير ولبنانهم الجديد.

ج. الجهة المقدّمة للتوصية

تثير طبيعة الجهة الدافعة إلى هذه التوصية تساؤلات عديدة، بما يأخذنا إلى القلق من الهدف المبطّن من استعمال القوات العسكرية الفرنسية لتنفيذ مهام إنسانية في لبنان على حد زعم التقرير الفرنسي، ومنها:

1. إن الجهة الدافعة إلى اتخاذ قرارت المساعدة الإنسانية أولى أن تكون جهات مدنية غير عسكرية، بينما الجهة الدافعة في فرنسا هي لجنة الدفاع في البرلمان الفرنسي، التي من مهامها التشريع في إطار الدفاع عن فرنسا، وهذا ما يعكس وجود مطامع فرنسية تضع لبنان ضمن إطار الأمن القومي الفرنسي.
2. إن من مهام لجنة الدفاع النيابية، التشريع فيما يتعلّق بحفظ الأمن والنظام والدفاع عن البلاد، فلا يمكنها التدخل بمهام لجنة التربية أو لجنة الصحة أو لجنة الاقتصاد، وهذا خلاف ما عملت عليه لجنة الدفاع الفرنسية.
3. التشريع بالتفويض جاء من لجنة الدفاع البرلمانية ابتداءً، في حين يفترض بإرسال القوات العسكرية خارج البلاد أن تتقدم الحكومة بطلب الموافقة على نشر قواتها خارج الحدود لتحصل على الموافقة البرلمانية كغطاء قانوني سياسي من البرلمان، وفي العديد من الأحيان تكون هذه الموافقات محدودة ومشروطة المهام والمدة الزمنية. وأيضاً بحال تقديم البلد صاحب السيادة طلباً إلى الحكومة المساعدة للدعم، وهذا ما لا يتوفر في الحالة اللبنانية، إنما جاء القرار منفرداً من البرلمان بما يشبه أمراً للحكومة الفرنسية بالتنفيذ، وللحكومة اللبنانية بالرضوخ والاستجابة، وللأمم المتحدة بتشكيل قوات أممية حدد لها مهامها.

4. وضع لجنة الدفاع النيابية الفرنسية إطار سياسي عام يتعلق بالحريات وإعادة بناء الدولة وفق رؤيتها، بوجوب "أن يكون اللبنانيون قادرين على التعبير عن أنفسهم بحرية من أجل بناء التغيير ولبنانهم الجديد"، وهو ما يفرض وصاية علنية على مجمل الشعب اللبناني.
5. طلب لجنة الدفاع البرلمانية وضع قوات عسكرية فرنسية تحت إمرة الأمم المتحدة والبنك الدولي، فهل يجيز وضع قوات عسكرية بأمرة مالية؟ ما قد يحيلنا إلى إمكانية وجود دور اقتصادي فرنسي قادم

د. توقيت القرار

يلعب توقيت القرار دوراً بارزاً لإثارة الشكوك حول أصله وغاياته، لارتباطه بجملة عوامل داخلية وإقليمية، ومنها:

1. إن تفاقم الأزمة الاقتصادية اللبنانية مضى عليه ما يقارب السنة، لم توضع أثناءها برامج اقتصادية إصلاحية جدّية، باستثناء ما طرحه صندوق النقد الدولي، وبما أن الفترة الزمنية للإصلاح كانت كافية لو تمّ إعادة النظر بالمبادئ الإصلاحية والعمل على مراعاة مخاوف بعض اللبنانيين بتعديل بعض فقراتها ومضمونها، لتمّت المعالجة الفعلية لتلك الأزمة، لكن إشارة التقرير الفرنسي الحالي للبنك الدولي، جاءت بتوقيت ما بعد انهيار مالي لبناني شبه تام، فكانت التوصية والموافقة السريعة في آن معاً، ما يدعو إلى وجود ريبة في توقيت القرار الصادر بعد هذا الانهيار وما وصل إليه، في حين لم يتم العمل جدياً قبله.
2. جاء التوقيت لحظة وصول المفاوضات حول الملف النووي بين إيران والمجموعة الدولية إلى مرحلة صعبة وحسّاسة، وإعلان تأجيلها أو التعثّر في مسارها.
3. جاء التقريرَ بعد إعلان الانسحاب الأميركي من العراق وقطر وأفغانستان، وإعادة تموضعه في الأردن بقوات عسكرية قريبة من لبنان وفلسطين أكثر ممّا كانت عليه سابقاً في العراق وأفغانستان، وأكثر أمناً وسلاماً لتلك القواعد.
4. إعلان وزير الدفاع الإيطالي إرسال وحدة بحرية إلى شرق المتوسط لحماية المصالح الوطنية، وهو ما يدلّ علانية عن نوايا التحالف الأممي الجديد.

هـ. التحضيرات المترافقة مع القرار الفرنسي

شهدت الأيام السابقة للقرار حركة سياسية ودبلوماسية أعطت مناخاً عامّاً لعمل يتمّ التحضير له، ثم لحقت به متمّمات بعد صدور القرار، ومحاولة تهيئة الأجواء اللبنانية والإقليمية والدولية لتطوّرات على الساحة اللبنانية، ومنها:

1. سبق التقرير اجتماعٌ دعا إليه وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، مع نظيريه الفرنسي والسعودي، على هامش قمّة الدول العشرين الاقتصادية في إيطاليا، وإعلانه المباحثات بينهم حول الوضع اللبناني دون غيره من الملفات لذلك اللقاء.
2. بعد صدور التقرير، تمّ اجتماع السفيرتين الفرنسية والأميركية في الرياض، ما قد يشكل ورقة نقاش محدّدة البنود لاجتماعهم، بعد حصر النقاش بالملف اللبناني.
3. برزت في الأيام الماضية دعوات مثيرة في الداخل اللبناني بما يعني تدويل المسألة اللبنانية، أبرزها من البطريرك بشارة الراعي الذي يعمل بكل قواه لتنفيذ هذا المأرب، وهو ما يعيدنا إلى أسلافه أثناء الانتداب الفرنسي، إضافة إلى دعوات بعض الأحزاب الأخرى، واللافت فيها دعوة مصطفى علوش إلى دخول تركي مباشر لحماية الطائفة السنّيّة في لبنان، كل تلك الدعوات جاءت في توقيت واحد مع التقرير الفرنسي ومع اجتماع السفيرتين في السعودية، ما يفيد بأن الدعوات الداخلية هي صدى التقرير والاجتماع في السعودية.

و. في مضمون القرار

لقد جاءت في الدوافع المعلنة لإرسال القوات العسكرية الفرنسية عبارات ملتبسة، تحمل بُعداً إنسانياً وديمقراطياً في العلن، فيما إحيل التنفيذ إلى قوات عسكرية ليست من شأن طبيعة وجودها تنفيذ مهمات خارج سياق عملها العسكري والأمني في الشقّ الدفاعي أو الهجومي، وممّا يتناقض مع التفويض للحكومة بإرسال قوات عسكرية لمهام غذائية أو تربوية أو حتى الإشراف على الانتخابات اللبنانية بمختلف فروعها، لا يستوجب التدخل العسكري المباشر لدولة بشؤون دولة أخرى:

1. في أصل فكرة الانتخابات والمساعدات الإنسانية، سواء الغذائية أو التعليمية أو الصحية، هل تستوجب إرسال قوات عسكرية فرنسية وغير فرنسية، تحت قيادة الأمم المتحدة والبنك الدولي؟ في وقت لا يوجد ترابط بين أصل الفكرة والموضوعية مع الهدف المطروح.
2. لم يوضح التقرير ماهية المساعدة المقررة للجيش اللبناني، لا سيّما بعد تزايد الحديث عن أهمية دعم الجيش اللبناني، ومن أكثر من دولة، بما فيها الكيان الصهيوني، ما يشير إلى مهام توكل إلى الجيش اللبناني بمؤازرة قوات أممية.
3. تأتي مساعدة القوات الفرنسية للجيش اللبناني والقوى الأمنية في حفظ الأمن الداخلي، بينما نجد أن حالة الاستقرار والأمن الموجودة حالياً، لا تستوجب تلك القوات، وهي نسبة مرتفعة ومتقدمة بمؤشر عالمي، وأن الأمن والاستقرار لما هو عليه المجتمع اللبناني، قد يفوق الأمن الداخلي الفرنسي نفسه إبّان ثورات السترات الصفراء.
4. غاب الدعم الفرنسي لحظة الحاجة الفعلية له أثناء معركة نهر البارد في مواجهة العناصر التكفيرية، إنما جاء الدعم من الجيش العربي السوري رغم انسحابه من لبنان، وكذلك حال الدعم الممنوع أو المشروط اثناء عملية "فجر الجرود"، في معركته مع تنظيم جبهة النصرة

في الجرود الشرقية للبنان، ما يشير إلى أن المصالح الفرنسية الحالية هي التي تحرك آلية دعم الجيش وفقاً للفرص الماثلة.

5. إن الإتيان على ذكر حفظ الأمن والاستقرار ومكافحة المخدرات، لا يتطلب دعماً عسكرياً من القوات الفرنسية، إنما دعماً مادياً ومخابراتياً ومالياً، فكيف إن كان ذلك بإرسال هذه القوات إلى لبنان وتواجدها المباشر، فهل ستتولى بنفسها حماية الأمن والاستقرار فيه، وكيف لها أن تتولى مكافحة المخدرات؟.
6. إن البنود السابقة تقودنا إلى استنتاج أنه من الممكن أن يكون هناك عبث للأمن الداخلي في المرحلة القادمة، تتولى القوات الفرنسية وحلفاؤها مهمة تنفيذ مهام غير اعتيادية تفوق قدرة الجيش اللبناني والقوى الأمنية اللبنانية.
7. شمل التقرير ضمان إجراء الانتخابات بفروعها الثلاث، في الوقت الذي لم يعلن فيه أحد من اللبنانيين نيته بعدم إجرائها، ما يعزّز شكوكاً حول إجراء العملية الانتخابية برمّتها وأهميتها وأهدافها، او قد يشير إلى وجود نية لإجرائها قبل موعدها.
8. لم يأتِ التقرير على كلمة الإشراف أو متابعة الانتخابات أو مراقبتها، إنما ضمان إجرائها، ما يمكن استنتاجه من انتشار القوات العسكرية الأممية في مختلف الأماكن اللبنانية وعلى كافة أراضيها بذريعة حفظ الأمن والنظام في أي بقعة تقرّرها قيادة هذه القوات، وهذا ما يتطلب عدداً غير قليل منها.
9. يأتي الحديث عن دعم الجيش اللبناني متوافقاً في التوقيت والمضمون مع ما يطرحه قادة العدو الصهيوني، وما يعبّر عنه بوضوح في أكثر من محفل وأكثر من مناسبة، من حيث الخوف من سيطرة حزب الله وإيران على لبنان.
10. مباشرة انقياد القوات الفرنسية تحت إمرة الأمم المتحدة، وعدم انفرادها لقيادة قواتها، يأتي في إطار التأكيد على الدخول العسكري الفرنسي مع قوات أخرى، في الأغلب أوروبية وقد تشارك قوات عربية، دون إيلاء أهمية للقيادة المحرِكة.
11. سلطة البنك الدولي على القوات العسكرية، ما يعني تجنيد العسكر لصالح البنك الدولي وتنفيذ قراراته بالقوة، وهو يشير إلى احتمال وجود نوايا للسيطرة على الإدارة المالية اللبنانية من قبل القوى الغربية مدعومة بانتشار عسكري.
12. يمكن استنتاج ما أشار إليه التقرير الفرنسي حول البنك الدولي، بأن يُمنح صلاحية واسعة بإصدار الأحكام القضائية المالية وتجميد أموال اللبنانيين تحت فرض القوة العسكرية الدولية.
13. قد يتولى حاكم مصرف لبنان صلاحية دولية لاطلاعه ومعرفته بالأصول المالية اللبنانية جميعها، وهو موضع ثقة الأميركان ويعمل لحساب معظم الزعماء اللبنانيين.
14. العقوبات الفرنسية على المسؤولين اللبنانيين، والتهديد بشموليتها الاتحاد الأوروبي، يشكّل عنصراً ضاغطاً أساسياً على العديد من القيادات الحزبية اللبنانية، لما لها من مصالح مالية وتجارية تجعلهم في موقف المحايد على الأقل، تجاه هذه الخطوة العسكرية المتقدمة.

15. تحريض اللبنانيين بشكل مضمر على الانقلاب والثورة، بما تعنيه دعوتهم إلى لبنان الجديد، ما قد يعني وجود مشروع انقلابي يتم التحضير له.

ز. اتّساع المهام وغياب المعايير

يجد الناظر في التوصية والموافقة السريعة عليها انفلاشاً في الصلاحيات للقوات العسكرية الفرنسية، ومن خلفها قوات الأمم المتحدة المدعوّة لمهمام غير محددة، لا سيّما في حال التأمّل بالأفق الواسع للقرار، وترك الأمور على عواهنها، وأهم مؤشرات هذا الانفلاش:

1. عدم التحديد الدقيق للمهام الواجب تنفيذها، وترك باب توسعة تلك المهام، الحائزة على الغطاء البرلماني الفرنسي، متروكاً لأمر الحكومة والقيادة العسكرية، كذلك تفويض إدارتها من الأمم المتحدة، وبطبيعة الحال ستعود إمرة تلك القوات إلى القيادة المنصاعة لإرادة الإدارة الأميركية. ويمكن افتراض تعدّد مهام مستجدة تدخل في صلب المهام الأولية دون قيود.
2. عدم تحديد عديد القوات العسكرية الفرنسية التي ستشارك في قوات الأمم المتحدة، ما يجعل العدد خاضعاً لجدولة المهام الملقاة على عاتقها، فيرتفع وينخفض وفق الحاجة.
3. عدم تحديد أماكن القوات الفرنسية المفترض انتشارها بمعيّة الأمم المتحدة، وترك اختيار مناطق الانتشار مفتوحاً لقيادة تلك القوات، التي قد ترى مناسباً لها انتشارها في الجنوب أو البقاع أو الضاحية الجنوبية أو حتى على الحدود مع سوريا.
4. فتح الأفق الزمني لتلك القوات، والاكتفاء بعبارة إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية والبلدية، ما يقود إلى أن المدة الزمنية هي طويلة الأجل، لاعتبار أن العرف السائد في لبنان عند اجتماع توقيت الانتخابات البلدية والنيابية في عام واحد، يطرأ تعديل على توقيت إحداها، فترحّل إلى العام التالي، ما يعني تواجد هذه القوات طيلة هذه المدة الزمنية.

ح. الأهداف المخفية في الأهداف العلنية

تحمل الأهداف العلنية مروحة واسعة من الأهداف المضمرة، ويمكن ربط بعض المؤشرات ببعضها، منها ما هو لبناني داخلي بما جاء من التصريحات المتسارعة مع التقرير، ومنها ما هو غير متداول، غير أنه يحتلّ حيّزاً واسعاً من الاهتمام المحلي والدولي معاً، ومنها:

1. إدخال التحقيق في قضية انفجار المرفأ، الذي وقع بتاريخ 4 آب 2020، إلى المحمكة الدولية، على غرار ما حصل مع ملف اغتيال رفيق الحريري، وقد بدأت بوادر هذا الملف تتصاعد محلياً، من خلال خطابات بعض رؤساء الأحزاب، كما تناوله سمير جعجع بخطابه الموجه لسماحة السيد حسن نصر الله، أو ما صدر من موقف وليد جنبلاط في هذا السياق بالسير

بالتحقيق، وكل تلك المواقف باتت مشبوهة الهدف والتوقيت المتزامن مع القرار الفرنسي، إضافة إلى ما هي عليه مواقف تيار المستقبل وحزبي الكتائب والقوات، وموقف البطريرك الماروني بشارة الراعي.

2. مكوث القوات الأممية في لبنان، في الحدّ الأدنى، حتى جلاء صورة المجلس النيابي وضمان أكثرية موالية لأميركا، يتمخّض عنه انتخاب رئيس جمهورية في نفس السياق، لتشكيل حكومة برئاسة شخصية تابعة للإدارة الأميركية، وتكون نسخة ثانية عن فؤاد السنيورة، تكون أولى مهام هذه الحكومة ترسيم الحدود البحرية والبرية، وحلّ النقاط المتنازع عليها بشأن حقول النفط لما يُرضي الولايات المتحدة ومن خلفها إسرائيل، كما تكون مهمتها المطالبة بنزع سلاح حزب الله.
3. لم تقدّم شركة توتال النفطية الفرنسية تقريراً شاملاً شافياً وافياً بالحقائق، إنما كانت معلومات تقاريرها غامضة أو تنفي وجود النفط في المياه البحرية اللبنانية، ومن البديهي أن تحصل السلطات الفرنسية على التقرير الدقيق للشركة، ما يشير إلى المطامع الفرنسية، بخاصّة أن زيادة الاهتمام الفرنسي بدأت بعد انتهاء التنقيب من قبل شركة توتال.
4. بعد الحديث المتزايد عن دعم الجيش اللبناني، وما أشيع سابقاً عن تولّي قائد الجيش مهمة تشكيل حكومة عسكرية، وإن أتت ردود خفّفت من هذا الاحتمال، إلا أنه احتمال ما يزال مطروحاً بنسبة معينة، وقد تزيد هذه الفرضية بوجود القوات الخارجية لدعم الجيش على الانقلاب العسكري ومحاولة تسلّم السلطة بالقوة، وهو ما تشير إليه مهمة حفظ الأمن والاستقرار في خفايا المضمون، وتدعم هذه الفرضية الدعوى التي رُفعت أمام المحكمة في جبل لبنان حول لياقة وصلاحية الريس ميشال عون لممارسة صلاحياته.
5. وصاية الأمم المتحدة والبنك الدولي على السلطة في لبنان، ما يعيدنا إلى حقبة الوصاية والسيطرة لها كما كانت إبّان الانتداب، والتدخّل بكافة شؤون الدولة اللبنانية.
6. حماية الأمن الإسرائيلي، وهو طلب طالما نادت به إسرائيل ولم تعارضه فرنسا، لا سيّما بوجود القرار 1701.
7. المساهمة في تقليم قوة حزب الله في لبنان ونزع سلاحه، لا سيّما ما يتعلق بالتوازن الردعي مع إسرائيل من سلاح صاروخي دقيق أو قوة جوية، في حال تمّ تعديل مهام هذه القوات.

ط. منافذ دخول قوات الأمم المتحدة إلى لبنان

يتضمن القرار الفرنسي توكيل الأمم المتحدة بالقيام بأدوار في الشأن اللبناني الداخلي، ما يعني فتح بوابة التشريع الدولي لهذه الخطوة العسكرية، عبر استصدار قرار منها، وهناك ثمّة احتمالات متعدّدة لآلية الدخول، ومنها:

1. توصية بزيادة عديد قوات الطوارئ الدولية الموجودة حالياً، عبر تقديم طلب من فرنسا أو غيرها، بالتنسيق مع الدول المشاركة في التحالف الأممي، وتوسيع مهام تلك القوات من

حصرية حفظ الأمن بين جانبي الحدود اللبنانية – الفلسطينية، كما هو مطروح في أصل وجود هذه القوات، ثم توسيعه لاحقاً بالقرار 1701، فيحتاج إلى الموافقتين الروسية والصينية، وهذا ما قد يشكّل عثرة أمام هذا الخيار، إلا في حال اعتراض الروس والصين دون وضع الفيتو، على غرار الكثير من القرارات الدولية، وهذا يخضع إلى المصلحة الروسية والمكاسب المتوخاة التي يمكن تحقيقها أو عرضها من جانب الدول الغربية والولايات المتحدة عليها. وتجدر الإشارة إلى وجود مصلحة روسية في استقرار لبنان، وكذلك مصلحة صينية في نفس الاتجاه.

2. تأسيس قوة عسكرية أممية جديدة بعنوان مختلف عن مهام القوة الحالية، يشمل كل تلك المهام الورادة في التقرير الفرنسي، للحصول على موافقة روسيا والصين، أو بالحد الأدنى ضمان عدم وضع الفيتو، مقابل ضمانات بالحصول على بعض المكتسبات، في لبنان أو المزيد منها في سوريا.
3. إنشاء تحالف دولي بذريعة حماية الأمن والاستقرار في لبنان، غير خاضع لموافقة مجلس الأمن الدولي، بحال عدم الموافقة الروسية أو الصينية وطرح الفيتو، كما كان عليه عند غزو أفغانستان والعراق، وأن دوافع تشكيل هذا التحالف باتت معروفة، هذا إذا ما أضفنا إليها أن هناك قسما من القوى والأحزاب اللبنانية تنادي بهذا التحالف والانتشار في الأراضي اللبنانية.
4. إن هذا القرار يعيدنا إلى ما كان عليه التوافق الأميركي الفرنسي في العام 1982 بدخول القوات المتعددة الجنسيات، وفي القرار 1559 في العام 2004، الذي قامت بعده المحكمة الدولية، وهنا لا يُستبعد إعادة التجربة مرة جديدة، واستغلال التواجد العسكري المباشر في فتح قضية جديدة، أقربها إلى الواقع مسألة تدويل قضية التحقيق بانفجار المرفأ، الذي انبعثت الروح فيه بهمة عالية.

ي. الموقف الداخلي اللبناني

برزت مواقف لبنانية داخلية بشكل لافت قبل الشروع بتوصية لجنة الدفاع الفرنسية، فضلاً عن توقيت الموافقة عليها، ويمكن تصنيف المواقف السياسية اللبنانية حالياً ضمن أربعة عناوين، بغض النظر عن المستجدات الميدانية اللاحقة في حال دخول قوات الأمم المتحدة المباشر، وتحت أي عنوان كان، ومدى جاهزيتها للتعاون الميداني في حال اتخذت مساراً غير المعلن عنه، وهذه العناوين هي:

1. **الفريق الداعم:** كشفت بعض القوى عن موقفها العلني، منها ما كان قبل التوصية باستدعاء قوات أجنبية وانتداب فرنسا على لبنان، بدعوة صريحة لا لبس فيها ولا تأويل لها غير ما جاهرت به، ما يكشف عن نواياها بالعمل على تأسيس بنية مؤاتية للتدخل الأممي في لبنان، واستجلاب قوات احتلال مجدّداً بعد دحر الاحتلال الإسرائيلي الذي كان على علاقة وثيقة مع بعضها، وتدور في نفس الفلك السياسي والأمني والعسكري لها، ومن هذه القيادات والأحزاب:

1) **البطرك الراعي:** لطالما اتسمت مواقفه بالحدّة والنبرة العالية ودعوات صريحة لنزع سلاح المقاومة، بمسار متوافق تماماً مع البطرك السابق نصر الله صفير، ومع ما كانت عليه البطركية المارونية على امتداد التاريخ اللبناني من انسجام مع المشاريع الغربية. وقد دعا في أكثر من مناسبة وفي أكثر من مكان للتدخل الأممي بالشأن الداخلي اللبناني، وصولاً إلى استجلاب قوات عسكرية أجنبية.
2) **القوات اللبنانية وحزب الكتائب:** هما وجهان لعملة واحدة، ومعروف عنهما بالتعامل مع العدو الإسرائيلي سابقاً، بما اعترف فيه أحد أهم أركانهما "جوزيف أبو خليل" في كتابه "قصة الموارنة في الحرب"، الذي يسرد بعض التفاصيل في العلاقة مع إسرائيل. جاءت تصريحات مسؤولي الحزبين بالمجاهرة في تأييد التدخل الأممي في لبنان، على مدى أيام متواصلة بتصريحات وتغريدات كثيرة، لا بل فتح سمير جعجع، بتغريدة له على تويتر، باب القرار 1701 لدخول تلك القوات، وتولى موقع القوات بالتلميح لخيار الفصل السابع في قضية انفجار مرفأ بيروت.
3) **تيار المستقبل:** ما لم يقله رئيس تيار المستقبل، أعلنه القيادي مصطفى علوش، بدعوة قوات تركية للتدخل وحماية السُنّة في إطار التفاهم الدولي.

يبدو أن هذه القوى على تنسيق تامّ، سابق ولاحق، مع هذه القرارات الخارجية التي تتناول الأمن اللبناني، لا سيّما بعد تسريب كلام سابق لجعجع عن تجهيز قوات عسكرية ميدانية، وما يرمز إليه الاستعراض العسكري الذي نظمه دون سلاح ظاهر.

2. **الفريق الصامت:** لم يعلن جهارة موقفاً من القرار الفرنسي، إلا أنه يمكن استشعار الموافقة عليه أو في الحدّ الأدنى الرضوخ له، بدليل الصمت حيال أمر بالغ الأهمية، ومن أبرز هذه القوى الصامتة، الحزب التقدمي الاشتراكي والتيار الوطني الحر.

لا يدلّ صمت الحزب التقدمي الاشتراكي على حالة رفض للتدخل الأممي، إنما دلّت تغريدة رئيسه وليد جنبلاط بتأكيد العمل على التحقيق في قضية انفجار مرفأ بيروت، في وقت كثرت المطالبة بتدويل هذه القضية، على نسق ما كان عليه في موقفه من المحكمة الدولية في اغتيال رفيق الحريري. ويشتهر رئيس الحزب الاشتراكي بتعديل مواقفه بين لحظة وأخرى، حسب ميول رياح السياسة الإقليمية.

وفي هذه المسألة، قد ينتظر وليد جنبلاط إشارات خارجية، أو ردود فعل داخلية، لاتخاذ موقف علني من القرار الفرنسي، مع الحصول على ضمانات غير ما كانت عليه يوم 7 أيار 2008، وفق ما أعلن سابقاً من دعم أميركي له ودفعه بالسير بمشروع نزع سلاح الإشارة للمقاومة، ثم انكفأت اليد الداعمة له.

3. **الفريق المحايد:** تشهد الساحة اللبنانية حالياً وجود ظاهرة الأحزاب المترنّحة دون موقف سياسي واضح، تتغيّر مواقفها بين لحظة وأخرى وفق ما تمليه مصالحها. وقد يدخل في هذا الإطار سليمان فرنجية، بعد أن كان مسانداً للمقاومة واتّخذ حالياً بعض المواقف السياسية المتباينة، طلال ارسلان، ووئام وهاب الذي اتخذ منحى جديداً في العلاقات مع دول الخليج.

4. **الفريق الرافض:** هناك قلق لدى بعض الجهات اللبنانية من دعم الجيش اللبناني والقوى الأمنية بتواجد قوات عسكرية متعددة الجنسيات على غرار ما كانت عليه في العام 1983، لا سيّما مع ضبابية حال الدعم في التقرير، لذلك يمكن اعتبار أن الدخول العسكري الأممي إلى لبنان يأتي في سياق تنفيذ المآرب الأميركية والإسرائيلية، وإن حمل عناوين برّاقة، فلذلك برز موقف للنائب محمد رعد عن السفيرة الفرنسية على اتصال دائم مع حزب الله، وأنها أبلغتهم بما فعلته في الرياض من محادثات لإيجاد حلول إنسانية للوضع في لبنان، محاولاً تخفيف وطأة القرار الفرنسي، إلا أن هذا الكلام السياسي لا ينفي معارضة حزب الله المطلقة لهكذا قرار، والعمل على مواجهته بلغة هادئة بداية الأمر، كما أن كلام النائب محمد رعد يأتي في إطار تحميل السفيرة الفرنسية مسؤولية أي تبديل حادّ في السياسة الفرنسية، ومن هذا المنظور، قد تطرأ تعديلات بالمواقف السياسية، في حال تم تبديل مهام القوات العسكرية إلى مهمة غير متوافقة مع الخطوط الحمراء اللبنانية.

خاتمة

بناء على التحضيرات الدولية الجارية ونظراً للظروف اللبنانية الحالية، يمكن القول أن هذا التوجّه الفرنسي الرسمي والمعلن سيبدأ بالنزول إلى مستوى التنفيذ من خلال تسارع الخطوات التحضيرية في المجال الدولي وكذلك المحلي، حيث سيتم جسّ نبض الميدان بالتدريج، مع إضعاف بنى الدولة الرسمية إلى الحد الأقصى.